

## معاون الرئيس الإيراني يلتقي رئيس الحكومة وعددًا من الوزراء عرنوس: زيادة البعثات العلمية ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات



فادي بك الشريف

أكد رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس خلال لقائه معاون الرئيس الإيراني للشؤون العلمية والتقنية الدكتور سورنا ستاري والوفد المرافق له، على أهمية التعاون في تبادل الخبرات بمجال التأهيل والتدريب وإجراء بحوث علمية مشتركة وزيادة البعثات العلمية للاستفادة مما توصلت إليه إيران في المجالات العلمية والتقنية، مبيناً أن الحكومة السورية تحرص على متابعة تنفيذ الاتفاقيات ومذكرات التعاون وفق البرامج الزمنية المتفق عليها.

وتناول اللقاء أهمية تبادل الخبرات العلمية في المجال التقني بما فيه النقاثة الحيوية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات التقنية وإرساء البنى التحتية اللازمة لذلك وتوظيفها في دعم قدرة الاقتصاد المحلي في البلدين الصديقين وتأمين المعدات الخاصة بالمخابر والجامعات وتجهيزات المستشفيات والتعليم والتأهيل الطبي وتأمين المستزمات والمعدات الطبية والمخبرية الحديثة.

وعبر رئيس مجلس الوزراء عن التقدير لوقوف إيران بقيادة وشعباً إلى جانب الشعب السوري في تصديبه للحرب الإرهابية التي يتعرض لها، متمناً الجهود المحسنة التي تبذلها إيران للدفاع عن حقها في تحقيق المكاسب العلمية الخاصة بها وإصرارها على نقل هذه المكاسب إلى الشعوب الأخرى بما يسهم في نشر ثقافة المعرفة.

هذا والتقى وزراء التعليم العالي والبحث العلمي والزراعة والصناعة والصحة مع الوفد الإيراني لبحث مجالات التعاون بين البلدين في مختلف المجالات التقنية والبحوث التي تخص عدداً من القطاعات.

### وزير الزراعة لـ«الوطن»

وأكد وزير الزراعة محمد حسان قنطا في تصريح لـ«الوطن» أن الوفد الإيراني طرح كل ما يتعلق بالتقانات التكنولوجية الزراعية، بوجود منظومات تتعلق بالإدارة المتعلقة بالآليات الزراعية والمخابر، ووجود منظومة تدريب لنقل نتائج البحوث للفلاحين، وقناتة النانو المستخدمة بشكل منتظم.

مضيفاً: إن الوفد ركز على دور شركات القطاع الخاص في إيران بالقيام بعدة مشاريع ومهام، ونقل التقانة إلى الدول الصديقة ومن ضمنها سورية.

وأشار إلى أهمية تطوير التعاون في التقانات والمخابر الحديثة لتحليل المنتجات الزراعية ومراقبتها والكشف عن الأمراض والأثر المتبقي للمبيدات، وتطوير المخابر الموجودة في مراكز الحجر الصحي على الحدود، لافتاً إلى أهمية وضع خريطة لاستعمالات الأراضي تعتمد على الاستعمار عن بعد، ونظام تسجيل الثروة الحيوانية وربطها بنظام لتأمين على المواشي، وإحداث عمل لإنتاج اللقاحات البيطرية وخاصة الحمى القلاعية.

وأشار: تحتاج محطات مناخية زراعية واستخدام الدرون في رش المبيدات، ومكافحة الحرائق ونثر البذور في المناطق

### ستاري: لا حدود للتعاون في المجالات العلمية بين البلدين

وزير التعليم لـ«الوطن»: إنشاء مخبر بحثي مزود بالتقنيات الحديثة

الجبلية التي يصعب الوصول إليها والتي تعرضت للحرائق، وربط الإنتاج بالتسويق الزراعي والتسويق للحصول على قيمة فعلية للمنتج، وإصلاح المحطات المناخية المتطورة ونظام إنذار مبكر للحرائق والجفاف والتغيرات المناخية.

وتوّه قنطا بأهمية التعاون في مجال التدريب لنقل الخبرات بين البلدين، ووضع برنامج تدريبي مشترك يؤسس لكوادر يمكن الاعتماد عليها، إضافة إلى التركيز على المخابر وخاصة في ظل وجود مخابر في إيران تستمتع بالكشف عن ٤٥٠ نوع مبيد أو مادة على الفئران، ما يمكن الاستفادة منه في هذا المجال، وتشكيل فريق علمي فني يجري زيارات متبادلة للاطلاع على التقنيات واستخدامها.

### اتفاقية تعاون تكنولوجي

وفي تصريح لـ«الوطن»: كشفت معاون وزير التعليم العالي لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا سحر الفاهوم، أنه من المقرر توقيع اتفاقية تعاون تكنولوجي اليوم الأربعاء، والافتتاح على مختلف المناحي القائمة بما يعكس على الجوانب البحثية والتقنية في مختلف جامعات البلاد.

كما كشفت أنه بموجب الاتفاقية يحدث في جامعة دمشق مركز تكنولوجي (مركزي) لتدريب الجامعات، وفي حال نجاح التجربة يعمم على كل الجامعات السورية، مبيّنة أهمية (النانا تكنولوجي) في جمع العلوم الطبية والغذائية والكيمياء، وهناك تركيز على القيمة التطبيقية عبر عدد من المشاريع كـ «الكمامات- طوابع صغيرة- أجهزة طبية».

وأشارت إلى وضع قائمة بالأجهزة التي تحتاجها الوزارة ليصار إلى تأمينها ضمن الخطط الائتماني الإيراني، مع تسعي تأمين عدد من الأجهزة لزوم عمل المشافي، وجزء من الأجهزة للحاضنة القناتية الخاصة بالمعالجات البروتينية.

كما كشفت معاون وزير التعليم أنه من المقرر أن تحصل زيارات متبادلة بين

### وزير التعليم لـ«الوطن»: إنشاء مخبر بحثي مزود بالتقنيات الحديثة

البلدين للتحاّث في اتفاقية التبادل التقائي بين البلدين، مع توقع أن يقوم وزير التعليم العالي الدكتور بسام إبراهيم بزيارة إلى إيران والتباحث في مختلف الجوانب التعليمية بما يعكس على واقع المنهج ومختلف المسائل البحثية والتقنية.

وأكد إبراهيم أهمية الارتقاء بمستوى العلاقات العلمية والبحثية بين الجامعات السورية والإيرانية ودعم المشافي الجامعية بالتجهيزات والمخابر ومضايفة الجهود للوصول إلى أفضل النتائج في المشاريع العلمية المشتركة. كما قدم عرضاً تفصيلياً عن الجامعات والمعاهد والمشايف التعليمية.

من جهة أخرى قام كل من الوزير إبراهيم وبعدهم علاقات التعاون ما بين الجانبين على جميع الصعد العلمية والتجارية والاقتصادية والصناعية.

### تفعيل الخط الإيماني المشترك

هذا والتقى وزير الصناعة زياد صباغ الوفد الإيراني وبحث علاقات التعاون والمشاريع المشتركة بين البلدين لإعادة تفعيل الخط الائتماني المشترك والمشاريع التي توقفت نتيجة عدم تفعيله.

وأكد صباغ لـ«الوطن» أن الوفد الإيراني يبدى اهتماماً كبيراً بالجانب التقني-العلمي، مؤكداً أنه تم بحث واقع عمل الشركة السورية-الإيرانية لصناعة السيارات «سيامكو» وتفعيل العمل فيها.

ونوه صباغ بأهمية الاستفادة من تجربة الجانب الإيراني في تطوير القطاع الصناعي باستخدام التكنولوجيا الحديثة وسورية والتطوير العلمي واستثمارها في المجال التقني والعلمي مرتبط بالاهتمام بالناسية الاقتصادية والسياسي والتركيز على توظيف العلوم الحديثة بما يعكس والصحة.. الخ.

### التعاون في القطاع الصحي

كما بحث وزير الصحة الدكتور حسن محمد الغياش مع الوفد الإيراني سبل تعزيز التعاون في القطاع الصحي والبيات الدعم والجراءات الفورية الغربية أحادية الجانب.

### وزير الصناعة لـ«الوطن»: تفعيل واقع عمل شركة «سيامكو» لصناعة السيارات

المجالات العلمية والتي يجب أن تنعكس على الحياة العامة لأبناء الشعبين.

وأكد ستاري رغبة بلاده بمساعدة سورية في إقامة مراكز للتدريب والتأهيل خصوصاً في مجال الاقتصاد القائم على العلم والمعرفة، ونقل الخبرات التي حققتها إيران في مجال العلوم التقنية للاستفادة منها في مرحلة إعادة الإعمار وإنتاج الأجهزة الطبية محلياً، كذلك الاستعداد للتعاون في مجال إنشاء متزده بيئي وتقني سوري إيراني.

وأشار إلى أهمية التطور الصناعي القائم على العلم والمعرفة وهو ما بدأت فيه إيران من خلال الطاقات والموارد البشرية الكفوة.

كما طلب ستاري تزويده بتفاصيل مشروع الزراعة السورية - الإيرانية المشتركة لصناعة السيارات والموقوفات لترطه أمام المعنيين في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وأكد التعاون بين البلدين في المجال الزراعي، وتحدث عن آخر ما توصلت إليه التقنيات الحديثة في إيران في مجالات عديدة تخص الزراعة، قائلاً: جاهزون لوضع هذه التقنيات في خدمة الزراعة السورية بما يساهم في تطويرها.

وأشار ستاري إلى أن أي تقدم في المجال التقني والعلمي مرتبط بالاهتمام بالجامعات وإقامة المراكز المعنية بالتحديث والتطوير العلمي واستثمارها في المجال الاقتصادي وصناعياً من خلال المراسيم الرئاسية التي صدرت مؤخراً.

السفير الإيراني في دمشق جواد ترك آبادي أوضح أن القطاع التكنولوجي الصناعي في إيران هو قطاع جديد نسبياً ويتطور بدعم حكومي ويعتمد على الطلاب الذين درسوا اختصاصات تقنية حيوية ودعمهم لفتح مساحة وفضاء جديد في الاقتصاد الإيراني وبالتعاون المشترك سيتم التطور والدفع في هذا المجال في سورية أيضاً وهناك فرص كبيرة ومتاحة للجانبين صناعياً ولدينا الرغبة لذلك.

### وزير الزراعة لـ«الوطن»: التعاون في مجال التقانات والمخابر ومكافحة الحرائق

## قرار سابق صادر عن وزير الداخلية بتمديد سريانها لظروف القاهرة

# «الداخلية»: لا يوجد إصدار جديد للبطاقة الشخصية والمادة موجودة في قانون ٢٠٠٧



محمد منار حميحيو

كشف مصدر في مديرية الأحوال المدنية أنه لا يوجد حالياً أي تجديد للبطاقات الشخصية وهناك قرار من وزير الداخلية صادر في عام ٢٠١٤ بتمديد تجديد البطاقات للمواطنين بعدما انتهت مدة ١٠ سنوات المنصوص عليها في قانون الأحوال المدنية النافذ والصادر في عام ٢٠٠٧ باعتبار أن المادة ٥٦ المنصوص عليها في القانون تجيز لوزير الداخلية تمديد تجديد البطاقات الشخصية في الظروف القاهرة.

وأوضحت وزارة الداخلية على صفحتها في «فيسبوك» أن ما نصت عليه المادة ٥٤ من القانون المعدل لقانون الأحوال المدنية هو ذاته المنصوص عليه في المادة ٥٦ من القانون الحالي الصادر في عام ٢٠٠٧.

مشيرة إلى أن هناك قراراً من وزير الداخلية صادراً في عام ٢٠١٤ يتضمن تمديد العمل في البطاقة الشخصية التي مضى على إصدارها ١٠ سنوات حتى بداية الإصدار الجديد، وبالتالي فإن البطاقة الشخصية التي يحملها المواطن حالياً مازالت سارية المفعول، ولا يوجد إصدار جديد حالياً.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن المصدر أن كلا المادتين ٥٤ المعدلة و٥٦ الموجودة في النصوص الحالية أجازتا تمديد سريان البطاقة الشخصية لظروف تمديد سريان البطاقة بموجب قرار من وزير الداخلية.

ولفت المصدر إلى أنه بداية إصدار البطاقات الشخصية يكون بقرار من وزير الداخلية

ويفتح التجديد ويكون بالتدريج حسب الفئات حتى لا يكون هناك ضغط على مديريات الأحوال المدنية، مؤكداً أنه لا يوجد فيها ربح مادي بل يتم تحديد رسم الخلفة فقط وكلفتها لا تتجاوز ألف ليرة.

وأكد المصدر أن مشروع أمارة سورية الواحدة جاهز للتفتيش بمجرد صدور

القانون المعدل ويدخل في النفاذ. من جهته أكد أستاذ كلية الحقوق في جامعة دمشق محمد خير صاحبها أن تقدم علاقة تجديد البطاقات الشخصية بتعديل القانون، موضحاً أن المادة التي تم إقرارها هي نفسها في النص القانوني الحالي النافذ إلا أنه يحق لوزير الداخلية أن يمدد

القانون المعدل ويدخل في النفاذ. من جهته أكد أستاذ كلية الحقوق في جامعة دمشق محمد خير صاحبها أن تقدم علاقة تجديد البطاقات الشخصية بتعديل القانون، موضحاً أن المادة التي تم إقرارها هي نفسها في النص القانوني الحالي النافذ إلا أنه يحق لوزير الداخلية أن يمدد

القانون المعدل ويدخل في النفاذ. من جهته أكد أستاذ كلية الحقوق في جامعة دمشق محمد خير صاحبها أن تقدم علاقة تجديد البطاقات الشخصية بتعديل القانون، موضحاً أن المادة التي تم إقرارها هي نفسها في النص القانوني الحالي النافذ إلا أنه يحق لوزير الداخلية أن يمدد



البلدان الخارجية وأهم ما يعكس عن هذه الإشكالية هو مشكلة الدخل وليس مشكلة الأسعار فالأسعار تقارب عالمياً وهي سورية إلا ما قورنت بالقيمة الحقيقية سنجدها أنها أخفض من مثيلاتها للسلع في الدول المجاورة.

ورأى أن المشكلة تنحصر بدخل المواطن وضعف القدرة الشرائية وعدم قدرة هذه الدولة على تلبية احتياجات العيش الكريم وأهم ما يمكن أن يقال في هذا الصدد إن الحكومة ليس لديها إجراءات كافية لأن تقوم برفع الرواتب أو دعم الدول ومقبولة وثابتة بحيث لا يستفيق المواطن والتاجر على أسعار جديدة كل يوم.

المباحث الاقتصادي الدكتور سامر أبو عمار لـ«الوطن» أن غلاء الأسعار والمشكلة الاقتصادية التي تصفح بالبلاد حالياً يعود جوهرها إلى المقاطعة والعقوبات المفروضة على سورية وعدم القدرة على التعامل مع الاقتصادات الأخرى بشكل أو آخر إلى انتعاش وإلى زيادة

## حول ارتفاع الأسعار

# باحث اقتصادي: الأسعار عالمية والمشكلة بالدخل

السويداء- عبيرصموعة

حالة من الذمّ بات المواطن يعيشها بشكل يومي بسبب ارتفاع الأسعار الموهول الذي فاق حد التوقعات وخاصة في الأيام القليلة الماضية.

وفي جولة لـ«الوطن» في أسواق السويداء رصدت ارتفاعاً غير مسبوقة بأسعار زيت دوار الشمس الذي وصلت عبوة ٤ ليرات منه إلى ٣٢ ألف ليرة، أما السكر فقفز سعر الكيلو إلى ٢٧٠٠ ليلحق به الأرز الذي تراوحت أسعار الكيلو منه بين ٢٧٠٠ إلى ٤٨٠٠، حسب النوع طبعاً مع اختلاف الأسعار بين محل وآخر.

أما أسعار الخضّر فكانت أشبه بالخيال حيث يقف المواطن مرات عديدة لقراءة التسعيرة وسؤال البائع أكثر من مرة وهو غرر صديق ما يراه بعد أن سجل كيلو البندورة ١٣٠٠ ووصولاً إلى ١٥٠٠، أما كيلو البصل فتجاوزت عتبة ١٢٠٠ ليرة ليلقى الليبوم الحامض والنوم ملكا السوق بعد أن تجاوز كيلو الحامض ٤ آلاف والنوم ٩ آلاف أما اللبيلة الحلوة فبلغ سعر الوقيّة منها ٧٠٠ ليرة.

وباتت مشتقات الحليب من الألبان والأجبان رغم أنها حاجة أساسية في كل منزل حلماً لكثير من العائلات بعد أن وصل كيلو اللبن المسحوق الدسم إلى ٤ آلاف واللبن كامل الدسم إلى ٤٤٠٠ ليرة أما الأجبان فتبدأ بورتحتها من ٨ آلاف إلى ١٠ آلاف للكيلو.

وأبدى جميع من التقّتهم لـ«الوطن» من الأضالي في الأسواق تذمرهم من الأسعار جراء عدم قدرتهم على شراء أبسط متطلباتهم المعيشية الغذائية مؤكداً عدم تقفهم بأي من التصريحات حول تخفيض الأسعار وحماية المستهلك التي بقيت مجرد شعارات، مطالبين بضرورة اتخاذ الإجراءات السريعة من الجهات المعنية لأن المواطن - على حد قولهم - تجاوز عتبة الفقر منذ مدة بعيدة بعد أن صرف جميع مدخراته وياع كل ما يمكن بيعه من

## ٢٩٢ مليوناً لإنشاء وتأهيل طرق القنيطرة الزراعية

القنيطرة - خالد خالد

أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع الإنشاء والتعمير فاسح المحدث أهمية تنفيذ مشاريع الطرق الزراعية لتطوير الإنتاج الزراعي ودعم الخطة الزراعية من خلال دعم الجمعيات الفلاحية وتشجيع المواطنين على زراعة عدد شبر من أراضيهم، مبيّناً تحديد الطرق الزراعية وفق التوجيهات الحكومية في دعم الإنتاج الزراعي وحسب الأولويات ورفع مستوى الدعم الزراعي لقطاع المحافظة القنيطرة.

وأشار المحدث إلى الكشف الحسي على الطرق الزراعية الواردة في خطة مديرية الخدمات الفنية لعام ٢٠٢١ وتحديد الطرق حسب مساحات الأراضي المقابلة للزراعة، بحيث تخدم أكبر عدد من الفلاحين والابتعاد عن المصالح الشخصية في اختيار الطرق المراد تنفيذها، منوهاً باعتماد الطرق الزراعية الجديدة والصيانة حسب الأولويات.

وأوضح أن الاعتصادات المرصودة لتنفيذ طرق زراعية جديدة بكلفة ٤٠٠ مليون ومجموع أطوال الطرق يبلغ نحو ٧ كم، منوهاً بأن الطرق الجديدة ستفتقد في جميعها جدول شمس وحضر وجبانا الخشب وطرنجة والحلس وخان أرنبة وإيوباً والهجة وقصيبة وكوندة وقرقس. وأضاف الحمد أن الاعتصادات المرصودة لتأهيل وصيانة الطرق الزراعية بلغت ٢٩٢ مليوناً، كما تتضمن إنشاء ضايف عجم وخان أرنبة.

وكان محافظ القنيطرة شكّل لجنة للكشف على الطرق الزراعية الواردة في خطة مديرية الخدمات الفنية لعام ٢٠٢١ لتحديد الأولويات والطرق التي تساهم في دعم الإنتاج الزراعي.